

تجارة سورية الخارجية خلال العقد الأخير

من القرن العشرين

نسيب سلمان أبو عرار

الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

ملخص

تعكس مؤشرات هيكل التجارة الخارجية، البنية الهيكلية للاقتصاد السوري، كما تعبر عن مستوى تطور الاقتصاد وعن السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية. فقد ظل النفط والقطن يشكلان ثلثي صادرات سورية، في حين انخفضت صادراتها من الصناعات التحويلية بشكل كبير بسبب تراجع معظم صناعات هذا القطاع، وإن التركيز على عدد محدود من السلع المصدرة يؤكد استمرار تخلف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد السوري الذي يعتمد في تأمين مستلزمات الإنتاج المهمة على المصادر الخارجية، في حين استمر العجز في الميزان التجاري الذي وصل إلى ٩٩٠ مليون دولار واستمر معه العجز في الميزان الغذائي بما لا يقل عن ١٥١ مليون دولار لنفوس السنة ١٩٩٨. وقد كان لسياسة الانفتاح باتجاه القطاع الخاص انعكاس على نسبة مساهمته في التجارة الخارجية، فقد وصلت إلى أكثر من ٦٠% إذا استثنينا صادرات سورية النفطية المحصورة بالدولة.

إن زيادة التجارة الخارجية مقارنة بالإنتاج المحلي الإجمالي أدى إلى ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي الذي وصل بعض السنوات إلى ٥٥,٥%، مما عرض الاقتصاد الوطني إلى ضغوط تضخمية كانت معدلاته السنوية بين (٧%) و (١٥,٣%) ومن ثم ارتفاع كبير الأسعار إلى (٣٢٤%) عام ١٩٩٨ مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٠. هذا وكانت الدول الرأسمالية الشريك الأول في تجارة سورية الخارجية، في حين تأتي الأقطار العربية بالدرجة الثانية بالنسبة لصادرات سورية إليها.

Abstract

The concentration on a limited number of exported goods emphasises the decline of the productive structure of the Syrian economy which is still dependent on foreign resources in ensuring the production requirements while the deficit in the trade balance reached (990) million US \$ in 1998.

The effect of economical opening policies on the private sector have reflected positively on the foreign trade which led to an increase of more than 60% in foreign exports, apart from oil exports.

The increase in foreign trade compared with the gross domestic production, GDP, has led to a rise in the degree of open economy, reaching in some years to 55.5%. this has exposed the national economy to inflation pressures as a result ranging in annual average of 7% to 13.3%, leading to a substantial increase in prices of 32.4% in 1998 as compared to 1990.

The world leading countries are the first partner in the Syrian foreign trade, whereas the Arab countries come second.

المقدمة:

إن سورية كغيرها من بلدان العالم الثالث تعاني من الآثار السلبية لطبيعة التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، إذ يصنف كغيره من الدول النامية ضمن مجموعة الدول المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للسلع الصناعية، ومن خلال هذا التصنيف الوظيفي للعمل علينا أن نتبين أهمية التجارة الخارجية بالنسبة له في مجالي الاستيرادات والصادرات، كما تعكس تجارته آثار التقسيم الوظيفي ونتائجه للعمل الدولي الحالي في ازدياد اندماج اقتصاده في الهيكل الاقتصادي الرأسمالي على حساب اقتصاده الوطني، وقد شهدت سورية منذ منتصف القرن الماضي ولحد الآن تطورات وأحداثاً سياسية واقتصادية هامة تركت آثارها وبصماتها على مجمل علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي وفي مقدمتها التجارة الخارجية بخاصة، انعكست هذه في شكل سياسات وإجراءات متخذة ومتغيرة بين فترة وأخرى لم تستند سورية منها. ومرد ذلك تخلف هيكله الاقتصادي ومحدودية طاقته الاستيعابية وقدرته على التكيف.

وعليه، فقد هدفت دراستنا هذه لاستشراف التطورات الحاصلة في هذا القطاع المهم بالمقارنة مع الفترة السابقة ومدى التغيرات الحاصلة عليه سلبياً أو إيجابياً خاصة ونحن الآن في بداية القرن الحادي والعشرين. وإذا حصرننا بحثنا اليوم بالعقد الأخير من القرن العشرين لأن ذلك يكتسب أهمية كبيرة كونه المرآة التي ينعكس منها مستوى التطور أو التخلف الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية لمرحلة طويلة من الزمن كانت قد ركزت عليها الخطط التي سبقت، وهي تصنع ملامح استراتيجية التجارة الخارجية للقطر لعام ٢٠٠٠ مؤكدة طيلة هذه الفترة على جملة من الأمور الهامة التي يمكن إنجازها بالآتي^(١):

١- تعديل البنية الهيكلية للصادرات والمستوردات.

٢- تقليص العجز في الميزان التجاري.

٣- تعزيز دور القطاع العام في التجارة الخارجية.

أولاً : جوانب نظرية في التجارة الخارجية

التجارة من أقدم ما عرفته البشرية وقد انقسم الكثيرون بين مؤيد لحرية التجارة وبين معارض لها (مقيدين) ولازال التناقض قائماً إلى يومنا هذا. وقد عدّ الجميع على اختلاف مذاهبهم بأن التجارة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي كونها تحقق الكثير من الامتيازات جراء تبادل السلع المنتجة فيما بينها. نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطين الصناعة وزيادة كفاءتها داخل الدولة، ومن ثم تبادل السلع من خلال قنوات الاستيراد والتصدير.

فآدم سميث أكد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل في تطبيقه على التجارة الدولية كونه يحقق المنافع عند التخصص الناتج عن الميزة المطلقة للبلد في إنتاجه لسلعة ما، إذ يجعله أكثر كفاءة من غيرها في إنتاج تلك السلعة، ومن ثم يمكن الانتفاع بالموارد بصورة أكثر كفاءة^(٢).

إن هذه النظرية لم تستطع أن تفسر إلا جزءاً صغيراً من التجارة الدولية التي اعتبرها دافيد ريكاردو ما هي إلا حالة خاصة من نظرية أكثر عموماً منها وهي نظرية الميزة النسبية (التكاليف النسبية)، فيعتقد ريكاردو أن التجارة الدولية لا تقوم على أساس اختلاف في الميزة المطلقة فحسب، بل تقوم على أساس اختلاف في الميزة النسبية.

وعلى الرغم من الإسهام الكبير لريكاردو في تطوير نظرية التجارة الدولية فإنه نظريته تعرضت لبعض الانتقادات التي مردها التبسيط للفروض التي استندت إليها النظرية، ثم جاء ستوارت مل ليبرر طبيعة التبادل التجاري من خلال قانون الطلب المتبادل أو نظرية القيم الدولية محاولاً سد الثغرة في نظرية التكاليف النسبية (الميزة النسبية) من خلال نظريته القيم الدولية التي تعتمد على أن معدل المقايضة الدولية يتحدد عند القيمة التي تكفل تحقيق التوازن بين الكمية التي يعرضها كل بلد والكمية التي يطلبها البلد الآخر من تلك السلعة^(٣).

أما الاقتصادي السويدي أوهلين (Ohlin)، فقد أحدث تعديلات على نظرية التجارة الدولية، إذ عُد أن أسباب قيام التبادل الدولي ترجع إلى الفروقات في أثمان السلع المنتجة في البلدان المختلفة نتيجة لتباين وفرة أو شحة عوامل الإنتاج التي تمتاز بها فيما بينها لتساهم في إنتاج السلع، والتباين في الطلب على السلع في الأسواق الداخلية والخارجية، أي يرجع إلى الاختلافات في ظروف العرض والطلب على السلعة^(٤). إن جميع النظريات التي تطرقنا لها باختصار شديد أم تلك التي لم نتطرق لها نادت بحرية التجارة الخارجية، التي أسهمت في تدعيم الثورة الصناعية، وتأمين المواد الأولية لمصانع الدول الرأسمالية الأوروبية، وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، وتحقيق النمو الاقتصادي لها. لقد قامت التجارة الخارجية في الدول الصناعية الرأسمالية على أساس التطور في القوى المنتجة وتقسيم العمل الاجتماعي والتخصص الدولي القائم على مبدأ حرية التجارة الذي يضمن من الوجهة العملية سيطرة دائمة ومستمرة للقوى الصناعية على اقتصاديات البلدان المتخلفة، لهذا استخدمت سياسة الحرية التجارية سابقاً تحقيقاً للمصالح الاستعمارية وهي اليوم تُطرح تنفيذاً لمصالح الإمبريالية والرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات، وكما أدت سابقاً إلى تبادل غير متكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية، كذلك فإنها اليوم في ظل ظروف السوق العالمي المعاصر، وسيطرة الرأسمالية، وهيمنة الشركات متعددة الجنسية، فإنها ستؤدي إلى تعميق فجوة التخلف وتزيد من نطاق التبادل غير المتكافئ من خلال الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى عولمة الاقتصاد مستخدمة (الغات) كمؤسسة عالمية لتحقيق أهدافها الجديدة أو الجديدة في

عالم اليوم^(٥). وعليه إن طابع التجارة الخارجية الرأسمالية في إطار (حرية التجارة) كان وسوف يظل طابعاً مستغلاً غير متكافئ وسوف لن ينتج عنه سوى زيادة الهوة بين دول المركز الرأسمالي والبلدان النامية المحيطة.

ثانياً : التبادل التجاري والميزان التجاري ومؤشراتها الاقتصادية:

الجدول رقم (١) يبين كل من الصادرات والاستيرادات السورية والميزان التجاري ونسبة تغطية الصادرات للاستيرادات، ومن ثم مجموع التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي ودرجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩.

جدول (١)

مؤشرات التجارة الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩ (مليون دولار)

السنة	(١) التصدير مليون دولار	(٢) الاستيرادات مليون دولار	(٣) الميزان التجاري مليون دولار	(٤) نسبة تغطية الصادرات للإستيرادات ٢:١	(٥) مجموع التجارة الخارجية مليون دولار (٢+١)	(٦) النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دولار	(٧) درجة الانكشاف الاقتصاد ٦:٥
١٩٩٠	٤٠٦٢	٢٥٢٦	١٥٣٦	%١٦٠,٨	٦٥٨٨	١٣٨٩٦	%٤٧,٤
١٩٩١	٣١٤٣	٣١٥١	-	%٩٩,٧	٦٢٩٤	١٢٥٠٣	%٥٠,٣
١٩٩٢	٣١٠٠	٣٢٠٦	-	%٩٦,٧	٦٣٠٦	١٣١١٥	%٤٨,١
١٩٩٣	٣١٥٣	٣٦٦٨	-	% ٨٦	٦٨٢١	١٣٧٦٤	%٤٩,٦
١٩٩٤	٣٦٢٧	٤٨٩١	-	% ٧٤,٢	٨٥٨١	١٥٣٣٦	%٥٥,٥
١٩٩٥	٣٨٥٥	٤٠٠١	-	% ٩٦,٤	٧٨٥٦	١٦٥٦٨	%٤٧,٤
١٩٩٦	٤١٧٨	٤٥٢٠	-	% ٩٢,٤	٨٦٩٨	١٧١٢٨	%٥٠,٨
١٩٩٧	٣٨٦٥	٣٧٦٦	٩٩	%١٠٢,٦	٧٦٣١	١٨١١٣	%٤٢,١
١٩٩٨	٢٨٩٧	٣٨٨٧	-	%٧٤,٥	٦٧٨٤	١٦٠٤٣	%٤٢,٣
١٩٩٩	٣٤٦٤	٣٨٣٢	-	%٩٠,٤	٧٢٩٦	١٦٨٢٠	%٤٣,٤

المصادر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ملحق ٢/٢ ص ٢٢٦
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨ ملحق ٢/٢ ص ٢١٤
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ألاسكو

١٩٩٥

- الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٧ ص ٥٦ بالنسبة للسنوات ١٩٩٠ و١٩٩١
 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠ ملحق ١/٩ ص ٣٣٩ بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي
- ملحق ٢/٢ ص ٢٤٨

يتضح من الجدول السابق الآتي :

١- شهدت التجارة الخارجية انخفاضاً نسبياً خلال السنتين ١٩٩١ و ١٩٩٢ مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٠، إلا أنها زادت سنة ١٩٩٣ بنسبة (٣,٥%) عما كانت عليه سنة الأساس، ثم زادت خلال السنوات التالية بنسب عالية وصلت إلى (٣٢%) سنة ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٠. ومن ثم انخفضت مرة أخرى خلال السنوات ١٩٩٧-١٩٩٩

من جانب آخر شهدت معدلات النمو السنوي تذبذباً على مدار الفترة المدروسة بين انخفاض وارتفاع بلغ (-١٢,٣%) سنة ١٩٩٧، و(٢٥,٨%) سنة ١٩٩٤، وانعكس هذا التذبذب الكبير على الأهمية النسبية لتجارة سورية الخارجية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصلت الأهمية النسبية للتجارة إلى (٥٥,٥%) عام ١٩٩٤ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع قيمة المستوردات السورية لتلك السنة التي وصلت أعلى مستوى لها وهو (٤٨٩١) مليون دولار أي بنسبة زيادة (٩٣,٦%) عن سنة الأساس، في حين كان أدنى مستوى للتجارة الخارجية هو (٤٢,١%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٧ بسبب انخفاض قيمة كل من الصادرات والاستيرادات لهذا العام إلا أن نسبة الانخفاض في الاستيرادات كانت أكبر من نسبة الانخفاض في الصادرات وصلت إلى (-١٦,٧%) عام ١٩٩٧ مقارنة بالسنة التي سبقتها بالنسبة للاستيرادات و(-٧,٥%) بالنسبة للصادرات لنفس السنة.

فارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى الأهمية النسبية التي تتمتع بها في التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكل تكوينه. إذ تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بين (-١٠%) سنة ١٩٩١ و(١١,٤%) سنة ١٩٩٤ وكان (٥,٨%) سنة ١٩٩٧، ثم انخفض إلى (-١١,٤%) سنة ١٩٩٨، إلا أنه ارتفع المعدل ليصبح (٤,٨%) عام ١٩٩٩، وظل هذا المعدل يتذبذب بين سنة وأخرى كما هو الحال في التجارة الخارجية، إلا أن معدل نمو التجارة الخارجية ظل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أكثر السنوات المدروسة ما عدا سنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٧.

وفي كل الأحوال إن التغيرات التي حصلت في نسب التجارة الخارجية خلال فترة التسعينات تعود إلى عدة عوامل أثرت على الأرقام التي تحققت وهذه العوامل هي^(٦)

- أ- زيادة صادرات النفط السوري أدت إلى تحسن في أجمالي الصادرات السورية.
- ب- خلل في الأسواق الدولية التي تعتمد عليها الصادرات والاستيرادات السورية وذلك بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق مما أثر على إعادة رسم خريطة جديدة لكل من الصادرات والاستيرادات السورية.

ج- تغير تدريجي في أسعار الصرف بين العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في اتجاه أسعار أكثر واقعية.

د- تعديلات جوهرية في نظام التجارة الخارجية والقطاع الأجنبي تهدف إلى تشجيع التصدير وإعطاء حوافز للمصدرين من أهمها الحق في استخدام جانب من حصيلة التصدير بالقطاع الأجنبي، وحق مشروعات الاستثمار الجديدة في استيراد المعدات والآلات اللازمة لتلك المشروعات.

٢- من الجدول رقم (١) السابق إن الاستيرادات كانت تلعب دوراً كبيراً في تطوير التجارة الخارجية طيلة السنوات المدروسة عدا عام ١٩٩٧، إذ كانت الصادرات أكثر بقليل من الاستيرادات. وإن التحسن الذي لحظته المرحلة من ١٩٩٣ وما بعدها انعكس بشكل غير مباشر إلى تحسن في زيادة الاستيرادات و بمعدلات تفوق نمو الصادرات طيلة السنوات ما عدا سنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٧.

٣- أما الميزان التجاري السوري فبعد أن كان يشهد فائضاً في سنة ١٩٩٠ بمحدود (١٥٣٦) مليون دولار أخذت المعدلات تنقلب سلباً إذ بدأ العجز يزداد سنة بعد سنة منذ عام ١٩٩١ حيث وصل أعلى مستوى له (١٢٦٤) مليون دولار عام ١٩٩٤ ثم انخفض هذا العجز إلى (٣٤٢) مليون دولار عام ١٩٩٦ وشهد تحسناً طفيفاً عام ١٩٩٧ بالفائض بمحدود (٩٩) مليون دولار. إلا أن المرحلة التي تلت العام الأخير ازداد فيها العجز في الميزان التجاري السوري إلى ٩٩٠ مليون دولار و ٣٦٨ مليون دولار سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالي و يتوقع الاقتصاديون السوريون أن يتزايد هذا العجز أكثر في ظل الركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد والتخوف من الاستحقاقات الاقتصادية المقبلة مثل اتفاقية (غات) والشراكة مع أوروبا والتخوف من نفاذ النفط خلال السنوات المقبلة، لذا يرى الاقتصاديون أن التصدير هو ((طوق النجاة)) للاقتصاد لمواجهة هذه الاستحقاقات.

٤- يلاحظ انخفاض نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات فبعد أن كانت هذه النسبة (١٦٠,٨%) عام ١٩٩٠، أصبحت في أدنى مستوى لها عام ١٩٩٤، إذ بلغت (٧٤,٢%) ثم بدأت بالتحسن الطفيف تدريجياً إلى أن وصلت إلى (١٠٢,٦%) عام ١٩٩٧. أما سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، فقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات إلى (٧٤,٥%) و (٩٠,٤%) على التوالي.

٥- أما بالنسبة للانكشاف الاقتصادي، فهي تعكس العلاقة الاقتصادية مع الخارج، إذ يلاحظ من الجدول رقم (١) ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي الذي وصل إلى أكثر من (٥٠%) في بعض السنوات بعد أن كانت النسبة (٢٨%) سنة ١٩٨٦^(٧). إذ يعني هذا الارتفاع زيادة حساسيتها مع العالم الخارجي وتأثر اقتصاديات القطر بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراته بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي، مما يجعل

الاقتصاد السوري أكثر تعرضاً للضغوط التضخمية القادمة من الدول الرأسمالية المتقدمة عبر قناتي الصادرات والاستيرادات وذلك عندما ترتفع أسعارها في السوق العالمية ثم ينتقل تأثير ذلك وبدرجات مختلفة إلى اقتصاديات الدول النامية، فقد يؤدي ارتفاع أسعار الصادرات والاستيرادات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، على اعتبار أن أسعار الصادرات والاستيرادات من مكونات الرقم القياسي العام للأسعار^(٨).

ثالثاً: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية:-

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية إلى حد ما جوانب مهمة من التطور الاقتصادي الذي تحققه الدول. إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الإنتاج السلعي لاقتصاد ما على التكوين السلعي للتجارة الخارجية.^(٩)

أ- الهيكل السلعي للصادرات:-

تعكس الصادرات السورية من ناحية تركيبها السلعي عن حقيقة التركيب القطاعي الإنتاجي لمجمل الاقتصاد، إذ يشير الجدول رقم (٢) إلى نسب الصادرات والاستيرادات حسب طبيعة المواد واستخدامها خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨

جدول (٢)

نسب الصادرات والاستيرادات واستخدام المواد للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨

السنوات	الصادرات				الاستيرادات			
	خام %	مصنوعة %	نصف مصنوعة %	المجموع %	خام %	مصنوعة %	نصف مصنوعة %	المجموع %
١٩٩٠	٥٠,٦	٣٥,٢	١٤,٢	١٠٠	١٥,٨	٣٥,٥	٤٨,٧	١٠٠
١٩٩١	٦١,٠	٢٢,٨	١٦,٢	١٠٠	١٤,٢	٣٥,٣	٥٠,٥	١٠٠
١٩٩٢	٧٩,٩	١٥,٦	٤,٥	١٠٠	٩,٨	٤٦,٢	٤٤,٠	١٠٠
١٩٩٣	٨٠,٥	١٦,١	٣,٤	١٠٠	٨,٩	٤٨,٠	٤٣,١	١٠٠
١٩٩٤	٧٢,٤	٢٢,٦	٥,٠	١٠٠	٩,٨	٥٠,٢	٤٠,٠	١٠٠
١٩٩٥	٧٣,٦	٢١,٨	٤,٦	١٠٠	٨,٨	٤٥,٠	٤٥,٢	١٠٠
١٩٩٦	٨٣	١٣,٨	٣,٢	١٠٠	٧,٥	٤٤,٦	٤٧,٩	١٠٠
١٩٩٧	٨٠,٥	١٥,٨	٣,٧	١٠٠	٩,٩	٤٢,١	٤٨	١٠٠
١٩٩٨	٧٧,٤	١٧,٢	٥,٤	١٠٠	٩,٧	٤٢,٣	٤٨	١٠٠

استخرج الباحث النسب على ضوء

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦ جدول رقم ٨/٤ ص ٢٧٤ بالنسبة للصادرات. و جدول رقم ٨/٥ ص ٢٧٥ بالنسبة للاستيرادات.

- والمجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩ جدول رقم ٨/٤ ص ٢٦٨ و جدول ٨/٥ ص ٢٦٩

يتضح من الجدول السابق أن هيكل الصادرات السورية تسيطر عليه المواد الخام، إذ تقارب نسبتها (٨٣%) منها عام ١٩٩٦ وأقل من ذلك بقليل لبعض السنوات الأخرى، وتوضح إحصاءات التجارة الخارجية للسنوات المدروسة أن النفط الخام والقطن يشكلان بالمتوسط ثلثي قيمة الصادرات السورية، والمواد الغذائية والزراعية نحو (١٨%) من إجمالي الصادرات .

أما صادرات الصناعات التحويلية فبعد أن كانت تشكل (٢٧,١%) من إجمالي صادرات القطر عام ١٩٩٢ انخفضت هذه النسبة إلى (١٩,٧%) عام ١٩٩٨، ويعود ذلك لتراجع معظم الصادرات السورية ولا سيما في قطاع المنسوجات، حيث انخفضت صادراته من (١٣%) من إجمالي الصادرات سنة ١٩٩٢ إلى (٦,١%) عام ١٩٩٨، بسبب فقدان أسواق دول الاتحاد السوفييتي السابق التي كانت الصادرات السورية تعتمد عليها بشكل كبير مما أثر سلباً على نسبة تغطية الصادرات من الصناعات التحويلية إلى الاستيرادات منها فبعد أن كانت هذه النسبة محدود (٢٦%) سنة ١٩٩٢ أصبحت (٢٢%) عام ١٩٩٨، وهذا ما يؤكد حاجة تلك القطاعات إلى استقرار العلاقات الخارجية السورية لتتمكن من نفاذ سلعها إلى الأسواق الدولية مع حاجتها إلى تنوع جهات صادراتها في دائرة أوسع بدلاً من اعتمادها على أسواق محددة .

إن ظاهرة تصدير هذه السلع على شكل مواد خام تؤدي إلى خسارة القطر للقيمة المضافة التي تنشأ عن عملية التصنيع هذه لصالح الدول الخارجية المستحوذة على الجزء الأكبر من المواد الخام زيادة على ذلك إن أهم هاتين المادتين وهي النفط قابلة للنفاذ مما يعرض الاقتصاد السوري إلى جملة من المخاطر التي يمكن حدوثها بسبب الانخفاض في العوائد الأجنبية، مما دعا العديد من الخبراء إلى التنبيه بهذه المخاطر والدعوة إلى تحديد السلع التصديرية حاضراً ومستقبلاً من مبدأ توفر المقارنة وزيادة القيمة المضافة لأعلى حد ممكن، سواء بالارتفاع بدرجة تصنيع المواد الأولية المحلية وبالذات القطن والقمح، والفوسفات أو بالتوجه نحو إنتاج سلع صناعية تنطوي على قيمة مضافة عالية، وخصوصاً صناعة المكونات أي قطع التبديل الميكانيكية والكهربائية والتوسع في صناعة بعض المنتجات الحرفية بحيث تدرج ضمن الصناعات الاستخراجية على اعتبار ((إذا كلن النفط والفوسفات تقوم به الدولة فلا يجوز أن تظل الثروة الرخامية مهملة على رغم إمكانات تصديرها الواسعة وكذلك الصناعات النسيجية، إذ لا يعقل أن تقوم بتصدير أكثر من نصف إنتاج القطر من القطن

المخلوج بالأسعار العالمية التي تقل عن كلفة القطن في مرحلتي الإنتاج والتوزيع، والصناعات الغذائية وخصوصاً القمح القاسي لتصنيع المعجنات والمعكرونة بأنواعها وهي سلع مطلوبة ((وصناعة المكونات أو قطع الغيار وهي تحقق أعلى قيمة من القيمة المضافة والمنتجات الحرفية الخزفية والنحاسية والخشبية التي تستجيب لأذواق المستهلكين في الدول المتقدمة والصناعات الدوائية التي تطورت في السنوات الأخيرة.

إن ارتفاع درجة التركيز في الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة، إنما يعني استمرار تخلف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني علاوة على خضوع معظمها للاحتكارات الرأسمالية، فالتخصص المتطرف في تصدير بعض المنتجات الأولية ربط خطط التنمية بحصيلة الصادرات التي تتحكم فيها ظروف العرض بالداخل وظروف الطلب العالمي بالخارج وكلاهما يتسم بعدم الاستقرار والتقلب من عام لعام ومن موسم لموسم.^(١٠)

ب - الهيكل السلعي للاستيرادات:

التنمية الاقتصادية تتطلب سياسة تجارية معوضة على صعيد الاستيراد، وذلك بزيادة نصيب السلع الإنتاجية في الاستيرادات الكلية على حساب تخفيض نصيب سلع الاستهلاك غير الضروري فلو تفحصنا الهيكل السلعي للاستيرادات السورية حسب طبيعة المواد كما جاءت في الجدول رقم (٢) نجد الآتي:-

- ١- انخفاض مستوردات سورية من المواد الخام من (١٥,٨%) عام ١٩٩٠ إلى أدنى مستوى لها (٧,٥%) عام ١٩٩٦، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (٩,٧%) عام ١٩٩٨ من مجمل الاستيرادات.
- ٢- ازدياد نسبة المستوردات من المواد المصنوعة من (٣٥,٥%) سنة ١٩٩٠ إلى (٥٠,٢%) سنة ١٩٩٤ ثم انخفضت هذه النسبة إلى (٤٦%) سنة ١٩٩٥ وإلى (٤٢,٣%) عام ١٩٩٨.
- ٣- انخفاض نسبة المستوردات من المواد نصف المصنوعة من أكثر من (٤٨%) سنة ١٩٩٠ إلى (٤٠%) سنة ١٩٩٤ ثم ارتفعت إلى (٤٥,٢%) سنة ١٩٩٥ وإلى (٤٨%) عام ١٩٩٨.

هذا التعديل الذي جرى في المواد المستوردة للقطر خلال الفترة المشار إليها كان لصالح المواد المصنوعة وهذا يعني أن القطر السوري لازال يعتمد على المصادر الخارجية في تأمين مستلزمات الإنتاج المهمة وإذا ما تفحصنا هذه المستوردات حسب طبيعة الاستخدام سنجد أن نسبة المواد الاستهلاكية ظلت (١٤,٨%) عام ١٩٩٥ من مجموع المستوردات، وهي نفسها عام ١٩٩٠ بعد أن انخفضت إلى أقل من (١٠%) سنة ١٩٩٢، وارتفعت قليلاً إلى (١٥,٧%) عام ١٩٩٨، في حين انخفضت نسبة السلع الوسيطة من (٦٤,٢%) سنة ١٩٩٠ إلى (٥١,٩%) سنة ١٩٩٥ ثم ارتفعت إلى (٥٨,٨%) من مجمل الاستيرادات عام ١٩٩٨، بعد أن وصلت إلى أقل من هذا المستوى عام ١٩٩٤، في حين أن السلع الرأسمالية ارتفعت حصتها من مجمل الاستيرادات من (٢١%) عام ١٩٩٠ إلى (٣٨,٨%) عام ١٩٩٤ ثم انخفضت إلى (٣٣,٣%) سنة ١٩٩٥ وإلى (٢٥,٥%) عام ١٩٩٨. ومن الملاحظ أن الأصول الرأسمالية المستوردة كانت عبارة عن مركبات بريبة وصلت نسبتها إلى

(١٢,١%) عام ١٩٩٥ من مجمل استيرادات القطر وهي تشكل ما نسبته (٣٦,٣%) من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية، في حين انخفضت إلى (٨,٣%) من إجمالي الاستيرادات عام ١٩٩٨ وهي تشكل ما نسبته (٣٥,١%) من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية، في حين كانت النسب المتبقية موزعة على النحو الآتي خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ (١١).

	١٩٩٨	١٩٩٥	
١- مكينات ومعدات توليد الطاقة	٥,١%	٧,٤%	من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية.
٢- مكينات مخصصة لصناعات معدنية	١٠,٨%	١٣,٩%	من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية.
٣- مكينات ومعدات صناعية عامة	٢١,٩%	١٩,٩%	من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية.
٤- مكينات شغل فلزات	٠,٥%	١%	من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية.
٥- المكينات المكتبية والمكينات			
الأتوماتيكية لتجهيز البيانات	١,٧%	٢,٧%	من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية.
٦- أجهزة ومعدات الاتصالات	٤,٩%	٣,٩%	من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية.
٧- مكينات وأجهزة ومعدات كهربائية	١٣,٧%	١٤,٦%	من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية.
٨- مواد أخرى	٥,١%	١,٥%	من مجمل استيرادات السلع الرأسمالية.
الميزان الغذائي:-			

على الرغم من المحاولات التي بذلت من أجل تشجيع الإنتاج الزراعي للحد من العجز في الميزان الغذائي السوري ، إلا أنه استمر هذا العجز من أوائل الثمانينات من القرن الماضي، فقد كان بالمتوسط محدود (٤٩١,٦) مليون دولار وفي السنوات الأخيرة من الثمانينات انخفض العجز إلى (٢٩٧) مليون دولار. (١٢)

أما خلال فترة الدراسة فقد كان العجز دون المستويات السابقة عدا عام ١٩٩٤ حيث وصل العجز إلى (٣٠٠,٧) دولار، والجدول (٣) يبين تطور العجز في الميزان الغذائي للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨.

جدول (٣)

يبين تطور العجز في الميزان التجاري الغذائي السوري للفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ (مليون دولار)

السنوات	الاستيرادات			الصادرات			الميزان التجاري
	أغذية و حيوانات حية	المشروبات و التبغ	زيوت و دهون	أغذية و حيوانات حية	المشروبات و التبغ	زيوت و دهون	
١٩٩٠	٧١٠,٤	١,٨	٣١	٥٥١	٢٢,٩	٠,١	١٦٩,٢ -
١٩٩١	٦٢٣,٢	١,٧	٦٨,٥	٣٩١,٣	٦٠,١	٠,٣	٢٤١,٧ -
١٩٩٢	٥٦٣	٤,٧	٨٢	٤٠٢,١	٥,٢	-	٢٤٢,٤ -
١٩٩٣	٦٣٢,٢	٢٠,٣	٩٥,٤	٤٥٠,٢	٨,٥	٠,٢	٢٨٩ -
١٩٩٤	٨٠٢,٦	٥٥,٣	٨٩,٩	٥٦٩	٧	١,١	٣٠٠,٧ -
١٩٩٥	٦٤١,٤	٣٠	٩٦,٥	٤٦٣,٥	٨,٧	١٣,٧	٢٨٢ -
١٩٩٦	٦٥٥,٥	٣٠,٤	١٠٥,٩	٦٢١,٢	٢,٧	١٦,٤	١٥١,٥ -
١٩٩٧	٦٥٤,٣	١٩,٤	١٠٦,٢	٧٠٥	٩,٤	١٢,٥	٥٣ -
١٩٩٨	٦١٦,٦	١١,٩	١٠٤	٥٦٤,٢	٤,٤	٩,٨	١٥٤,١ -

المصدر:

- المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٨

جدول ص ٤١٥ و جدول ص ٤٢٢

- المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩ جدول ٨/١٠ ص ٢٨٢ و ٢٨٣

من الجدول السابق نلاحظ أن الميزان الغذائي في سورية ظل في عجز دائم طيلة السنوات المدروسة على الرغم من أنه شهد بعض التحسن الملموس في بعض السنوات، وبخاصة عام ١٩٩٧ بسبب زيادة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والغذائية مما أدى إلى انخفاض الواردات منها .

إن ذلك يعني أن الجهود المبذولة لتجاوز العجز الغذائي لم تكن في المستوى المطلوب، مما عكس ذلك سلباً على التجارة الخارجية وبمقارنة العجز الغذائي مع يحمل العجز التجاري السوري للسنوات المشار إليها نجد أن العجز الغذائي يشكل نسبة كبيرة منه، إذ وصل في بعض السنوات إلى أكثر من ١٠٠%، في حين وصل أدنى مستوى له عام ١٩٩٨ وهو محدود ١٥,٦% مما يستدعي ذلك من مضاعفة الجهود المبذولة وبكل الوسائل

الناجحة من أجل وضع الحلول اللازمة لها وبالسّعة الممكنة للحد من مخاطرها على أمن وسلامته الوطن في ظل الظروف والمعطيات الدولية الراهنة المحدقة بالأمة العربية بعامة وسورية بخاصة.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :-

إن أساليب التنمية الاقتصادية المتبعة في القطر السوري طيلة العقود الماضية وسياسة التصنيع المعتمدة لتحقيقها دفعت إلى التلاحم والاندماج والتبعية إلى الاقتصاد الرأسمالي الدولي وهذا ما يؤكد بوضوح اتجاهات التجارة الخارجية للقطر خلال الفترة المدروسة. إذ الجدول (٤) يبين تطور التوزيع الجغرافي للصادرات و المستوردات السورية حسب الكتل الدولية للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٥ - ١٩٩٧ بالنسب المئوية.

جدول (٤)

تطور التوزيع الجغرافي للصادرات و المستوردات السورية حسب الكتل الدولية للسنوات

١٩٨٨ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٥ - ١٩٩٧ كنسب مئوية

المستوردات							الصادرات			
١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٨٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٨٨	الكتل الدولية
٨,٦	٧,٧	٧,٨	٥,٧	٥,٢	٢٦	٢٠	٢٣,٤	٢٤,٨	١٣,٢	البلدان العربية
٤٢,٢	٤٥	٤٤,٥	٤٨,٩	٤٩,٣	٥٥,١	٦٢,٥	٥٨,٨	٦٤,٤	٣٦,٤	البلدان الرأسمالية
١٥,١	١٦,٣	٢٠,٦	١٧,٨	١٩,٤	٥,٢	٦,٧	٧,٢	٦,٢	٤١,٤	البلدان الاشتراكية السابقة
٣٤,١	٣١	٢٧,١	٢٧,٦	٢٦,١	١٣,٧	١٠,٨	١٠,٦	٤,٦	٨	البلدان المختلفة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

استخرج الباحث النسب في الجدول أعلاه على ضوء المصادر التالية:

- المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٨٩ جدول ٨/٧ ص ٢٦٦ و جدول ٨/٨ ص ٣٤٤ بالنسبة لعام

١٩٨٨

- المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٣ جدول ٨/٧ ص ٢٦٢ بالنسبة لعام ١٩٩٢ ، والمجموعة الإحصائية

لعام ١٩٩٦ جدول ٨/٧ ص ٢٨٢ ، والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ جدول ٨/٧ ص ٢٧٨

- المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نشرة ١٨ الأمم المتحدة نيويورك

١٩٩٨ ص ٤٠٩.

الجدول (٤) يبين أن الدول الرأسمالية تحتل مكانة كبيرة في الصادرات السورية، فبعد أن كانت نسبة هذه

الصادرات لها (٣٦,٤٤%) عام ١٩٨٨، أصبحت (٦٤,٤%) عام ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى (٥٨,٥%) عام

١٩٩٥ ، في حين زادت هذه الصادرات خلال عام ١٩٩٦ إلى (٦٢,٥%) أما سنة ١٩٩٧ فقد أصبحت الصادرات السورية من مجمل صادراتها أقل نسبياً من العام السابق، في حين ظل نفس التوجه خلال الأعوام اللاحقة لكن واردات سورية من هذه الكتلة قد انخفضت من (٤٩,٣%) عام ١٩٨٨ إلى (٤٨,٩%) عام ١٩٩٢ وإلى (٤٤,٥%) عام ١٩٩٥ وإلى (٤٢,٢%) سنة ١٩٩٧ من إجمالي وارداتها التجارية .

على العموم تبقى هذه المجموعة الشريك الرئيسي لسورية في حجم التجارة الخارجية وهذا يظهر مدى ما يمكن أن تعكسه التطورات والأزمات التي تصيب اقتصاديات دول الاقتصاد السوقي على الهيكل الاقتصادي السوري ولا سيما مع تزايد أهمية الواردات السورية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، التي ارتفعت نسبتها من (١٨,٢%) عام ١٩٩٠ إلى (٢٤,١%) عام ١٩٩٥ وإلى (٢٨,٨%) سنة ١٩٩٨ ، أما صادرات سورية لأقطار الوطن العربي فزادت من (١٣,٢%) عام ١٩٨٨ إلى (٢٤,٨%) عام ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى (٢٠%) عام ١٩٩٦، ومن ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (٢٦%) عام ١٩٩٧ ، وهذا يعني أن الصادرات السورية إلى أقطار الوطن العربي خلال هذه الفترة أفضل من أي وقت سبق، وهذا عامل إيجابي في حين يلاحظ تدني مستوى الواردات السورية من أقطار الوطن العربي وظلت هذه النسبة ضعيفة وهي بحدود (٨,٦%) عام ١٩٩٧ من إجمالي وارداتها الخارجية .

أما مجموعة الدول الاشتراكية السابقة، فقد انخفضت الصادرات السورية لها بشكل كبير فبعد أن كانت نسبة الصادرات بحدود (٤١,٤%) من إجمالي صادرات القطر توجه لهذه المجموعة في أواخر الثمانينات، أصبحت لا تشكل سوى (٧,٢%) عام ١٩٩٥ ثم انخفضت إلى (٥,٢%) سنة ١٩٩٧، وفي بعض السنوات كانت أقل من ذلك. بينما مستورداتها من نفس المجموعة شهدت بعض التحسن إذ زادت من (١٩,٤%) علم ١٩٨٨ إلى ما نسبته (٢٠,٦%) عام ١٩٩٥ إلا أنها انخفضت خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ إلى (١٦,٣%) و (١٥,١%) على التوالي من مجمل الاستيرادات .

من جهة أخرى حافظت الصادرات السورية على مستواها إلى مجموعة الدول الأخرى (إيران، وتركيا، وسيريلانكا، وقبرص، ولهند، وهونغ كونغ، واليابان) في حين شهدت مستورداتها منها بعض التحسن. أما تجارة سورية مع البلدان النامية فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً استيراداً وتصديراً وذلك لمحدودية نطاق الإنتاج الصناعي في سورية وضيق وعدم تنوعه، مما ينعكس سلباً في اتجاه صادراته إضافة إلى التماثل القائم بين ما ينتج في هذه الدول مع ما ينتج في سورية.

تبقى لنا كلمة بخصوص مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والمستوردات السورية إذ حدثت بعض التطورات الإيجابية في هذا المجال، فبعد أن كانت نسبة الصادرات السورية إلى إيطاليا والاتحاد السوفيتي السليق

لوحدهما بمحدود (٤٩%) من مجموع الصادرات عام ١٩٨٨، انخفضت هذه النسبة إلى (٣٨%) من مجموع الصادرات عام ١٩٩٥ إلى إيطاليا وفرنسا وفي جانب الاستيرادات السورية هي الأخرى شهدت تطوراً ملحوظاً فبعد أن كانت من إيران (١٧,٨%) ومن فرنسا واليابان (٢٢%) عام ١٩٨٨^(١٥)، أصبحت عام ١٩٩٥ أكثر توسعاً على عدد أكبر من الدول، فقد كانت (١٠,٤%) من ألمانيا و(٧,٦%) من إيطاليا و(٦,٨%) من أمريكا و(٥,٨%) من أوكرانيا و(٥,٦%) من تركيا و(٤,٤%) من اليابان و(٣,٨%) من رومانيا ومن ثم تأتي الصين وروسيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا ... الخ بالإضافة إلى زيادة صادرات سورية إلى أقطار الوطن العربي^(١٦). وظل هذا التوجه قائماً خلال السنوات ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وما بعدها نتيجة للاستمرار في العديد من الإجراءات الإصلاحية التي أقرتها الحكومة السورية للإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية .

إن التطور الإيجابي في مجال التركيز الجغرافي للصادرات والاستيرادات السورية يقلل من المخاطر المحتملة في فترة الأزمات، فالتنوع مطلوب لا في السلع فحسب بل في الأسواق المستوردة والمصدرة على حد سواء^(١٧). لأن الظروف الاقتصادية والسياسية التي نعيشها اليوم تتطلب المزيد من التوسع في العلاقات الدولية والتشعب في المصالح المتبادلة بغية الحد من التأثيرات أو الضغوط المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني من الخارج في ظل الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً: توزيع التجارة الخارجية بين القطاع العام والقطاع الخاص:

الجدول رقم (٥) يبين حصة كل من القطاعين العام والخاص بالتجارة الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨

جدول رقم (٥)

نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص بالتجارة الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ (%)

الاستيرادات			الصادرات			السنة
المجموع	خاص	عام	المجموع	خاص	عام	
١٠٠	٤٦	٥٤	١٠٠	٤٤,٦	٥٥,٤	١٩٩٠
١٠٠	٥٣,٤	٤٦,٦	١٠٠	٣٥,٤	٦٤,٦	١٩٩١
١٠٠	٦٢,٤	٣٧,٤	١٠٠	٢١,٢	٧٨,٨	١٩٩٢
١٠٠	٦١,٩	٣٨,١	١٠٠	٢٥	٧٥	١٩٩٣
١٠٠	٦٢,٤	٣٧,٦	١٠٠	٣٤,٤	٦٥,٦	١٩٩٤
١٠٠	٦٥,٤	٣٤,٦	١٠٠	٣٨,٥	٦١,٥	١٩٩٥
١٠٠	٦١,٣	٣٨,٧	١٠٠	٢٢,٧	٧٧,٣	١٩٩٦
١٠٠	٦٩,٤	٣٠,٦	١٠٠	٢٠,٩	٧٩,١	١٩٩٧
١٠٠	٧٤,٧	٢٥,٣	١٠٠	٢٨,١	٧١,٩	١٩٩٨

المصدر: استخرج الباحث النسب على ضوء المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦ جدول رقم ٨/٤ و ٨/٥ ص ٢٧٤ وص ٢٧٥ والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ جدول ٨/٣ ص ٢٦٦ من الجدول أعلاه يمكن تبيان الآتي:

١- بعد أن كانت مساهمة القطاع الخاص لا تزيد عن (٧,٦%) من إجمالي الصادرات خلال فترة الثمانينات^(١٨) زادت هذه النسبة إلى (٤٤,٦%) عام ١٩٩٠ ثم انخفضت إلى (٢٨,٥%) من إجمالي الصادرات عام ١٩٩٥، وحافظت صادرات القطاع الخاص على هذه النسبة عام ١٩٩٨ بعد أن شهدت انخفاضاً خلال السنوات ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

ويعود توسع دور القطاع الخاص خلال العقد الأخير من القرن الماضي إلى جملة من التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة على ضوء القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١، إذ كان أهم هذه التدابير المتخذة لتوسيع دور القطاع الخاص في مجال الصادرات هو إزالة تراخيص التصدير، وهذا بدوره يسمح له بأن يستبقي ما أقصاه (٧٥%) من عائدات التصدير من أجل استيراد المواد الأولية وغيرها من المدخلات في حين يحول الباقي بالعملة المحلية وبالمعدل السائد في البلدان المجاورة. كما إن مصدري المنتجات الزراعية يجوز لهم إن يستبقوا ما أقصاه (١٠٠%) من العائدات التي يحققونها من التصدير ثم إن ضريبة الإنتاج قد ألغيت بالنسبة للقطن وزيت الزيتون^(١٩). كل ذلك كان الهدف منه تخفيف القيود على التجارة وإعطاء دور أكبر لقوى السوق في تحديد الأسعار وزيادة أسعار بعض السلع وتخفيض الدعم عن السلع المدعومة وتخفيف الرقابة على تجارة الاستيراد والتصدير وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لاستيراد مواد كان استيرادها محصوراً بمؤسسات القطاع العام والتخفيض الفعلي لقيمة الليرة السورية من خلال إزالة الفوارق بين أسعار القطع الأجنبي^(٢٠).

من جانب آخر إذا ما استبعدنا صادرات سورية من النفط المحصورة بيد القطاع العام نجد أن نسبة صادرات القطاع الخاص إلى إجمالي الصادرات قد ازداد من (٤٨,٤%) عام ١٩٨٨ إلى (٥٢,٩%) عام ١٩٩٢ وإلى (٦٤%) عام ١٩٩٥^(٢١)، ثم انخفضت قليلاً إلى ما نسبته (٦٢,٨%) من المجموع الكلي سنة ١٩٩٨ وقد كانت هذه النسبة قد وصلت خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ إلى (٨٠%) من إجمالي الصادرات^(٢٢). إذ ساعد ذلك على الزيادة الكبيرة إلى أسواق الدول الاشتراكية السابقة، إذ التركيز على المواصفات والجودة خفيف جداً، والحاجة كبيرة إلى السلع، المنافسة من قبل السلع الأجنبية ضعيفة إلى حد بعيد، اتفاقات التجارة والدفع والتدخل الحكومي تلعب دوراً مساعداً للغاية^(٢٣). إلا أن حصة القطاع الخاص من إجمالي الصادرات بدأت بالانخفاض بعد إجراء التغيرات السياسية التي حدثت في البلدان الشيوعية السابقة التي كان لها تأثيراً سلبياً على الصادرات السورية لها، مقابل ذلك فإن التصدير إلى أسواق البلدان الغربية فدونه

صعوبات جمة، فالمنافسة الحادة في هذه الأسواق تضع مسألة الجودة ومستوى الأسعار في مقدمة الاعتبارات. ويتضح من بعض تقارير خبراء الأمم المتحدة أن الصادرات السورية ذات مستوى متوسط من حيث النوعية وأنها مرتفعة التكلفة، وإذا أخذنا قطاع النسيج الذي يفترض أن يتمتع فيه القطر بميزة نسبية عالية فإننا نجد أن أسعار الصادرات النسيجية تزيد بمعدل ١٠-١٥% على أسعار مثيلاتها في الأسواق الألمانية وتعكس الأسعار المرتفعة للصادرات السورية بشكل أساسي ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الإنتاجية^(٢٤).

علاوة على ذلك هناك صعوبات أخرى تواجه عملية التصدير إلى الأسواق الغربية منها ضعف خبرة المصدرين السوريين في شؤون التصدير ونقص المعلومات المتوفرة لديهم عن هذه الأسواق وأذواق المستهلكين فيها، كما أنها لا تسير التطور في تلك الأسواق، ولابد من الإشارة هنا إلى طول فترة التسليم التي تشتمل على الإنتاج والنقل كأحد العقبات التي تواجه التصدير إلى الأسواق الأوروبية، إذ تمتد هذه الفترة إلى عدة أشهر بسبب عدم توافر بعض المواد الأولية أو مستلزمات الإنتاج في السوق المحلية في القطر في أحيان كثيرة^(٢٥).

أما بالنسبة لاستيرادات القطاع الخاص خلال السنوات المدروسة فقد ازدادت بشكل كبير من (٤٦%) عام ١٩٩٠ إلى (٦٥,٤%) عام ١٩٩٥ وإلى (٧٤,٧%) عام ١٩٩٨ من إجمالي الاستيرادات نتيجة للتسهيلات التي أشرنا إليها سابقاً، حيث سمح لهذا القطاع بأن يستورد استثناءً من أحكام وقف أو منع أو حصر أو تقييد الاستيراد وأحكام أنظمة القطع، جميع احتياجاتها من الآلات والأليات والأجهزة والمعدات والسيارات وغيرها من المواد اللازمة لتشغيلها أو توسيعها أو تطويرها، وإعفاءها من الضرائب والرسوم بجميع أشكالها على أن تستخدم لأغراض مشروعة^(٢٦).

لقد زادت استيرادات القطاع الخاص من وسائل النقل والسيارات بأنواعها كما استطاع أن يسعر تكلفته وارداته وموافقة وزارة التموين حسب التكلفة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج المستوردة مهما بلغت، لذلك فإن ارتفاع الأسعار الذي تحاول السلطات الرسمية كبح جماحه عبر دعمها لأسعار بعض المواد الأساسية لم يعد يجدي نفعاً. لأن مساهمة القطاع الخاص أكبر في الواردات، ومع ارتفاع سعر الصرف الأجنبي ترتفع باستمرار تكلفة الواردات بالعملية المحلية بنسبة مستلزمات الإنتاج المستوردة وبالتالي تزداد الضغوط التضخمية^(٢٧).

٢- أما بالنسبة للقطاع العام فبعد أن كانت نسبة مساهمته بإجمالي الصادرات محدود (٩٠%) خلال فترة الثمانينات^(٢٨) أصبحت (٥٥,٤%) عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت إلى (٧١,٥%) عام ١٩٩٨ وإن الجزء الأكبر من هذه الصادرات هي من النفط الخام وفي حال استبعاده من إجمالي الصادرات فإن صادرات

القطاع العام لا تشكل سوى (٣٧,٢%) في أحسن الأحوال عام ١٩٩٨ ، وبالمقابل انخفضت حصة القطاع العام من إجمالي الاستيرادات من (٥٤%) عام ١٩٩٠ إلى (٣٤,٦%) عام ١٩٩٥ و إلى (٢٥,٣%) سنة ١٩٩٨ ، إلا أن الميزان التجاري للقطاع العام باستثناء النفط هو في عجز مستمر، مما يؤثر على قدرة هذا القطاع في تأمين قسم من مستلزمات إنتاجه عن طريق التصدير.

سادساً : تأثير أسعار المستوردات على التضخم في سورية:

كون الاقتصاد السوري مرتبط على نحو أو آخر بالسوق الرأسمالية العالمية عن طريق مستورداته منها، وصادراته إليها وعبر حركة الرساميل، فإن جزءاً هاماً من التضخم أو الانكماش يمكن إعادته إلى تأثير الأوضاع التي تتحكم بالسوق العالمية^(٢٩). إذ إن دور البضائع والخدمات المستوردة أصبح دوراً أساسياً في نقل هيكل الأسعار العالمية إلى القطر. وبديهي أن الهيكل العالمي للأسعار يعكس الإنتاج العالمي والعلاقات الدولية إذ تلعب الدول الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية الدور المسيطر المهيمن، الذي يحاول الحفاظ على مركزه المتقدم في الإنتاج. فإذا أضفنا إلى ذلك أن السلع المشاهدة المنتجة محلياً ستتأثر مباشرة بارتفاع أسعار السلع المستوردة، فمنتجاتها سيسعون للحصول على أرباح أعلى وهم برفعهم الأسعار يعلمون أن جزءاً من الطلب يتحول نحو منتجاتهم بسبب ارتفاع أسعار المواد المستوردة. من هنا يبدو واضحاً أن الارتفاع لن يبقى في حدود الارتفاع الأصلي، بل يتعده ويولد حركة متصاعدة نحو الارتفاع^(٣٠).

وفي الجدول رقم (٦) التالي البيانات الخاصة بالأرقام القياسية للمستوردات السورية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ و بالأسعار الجارية ومعدلات النمو السنوي لكل منهما.

جدول رقم (٦)

الأرقام القياسية للاستيرادات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ وبالأسعار الجارية ومعدلات النمو السنوي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨

السنة	الرقم القياسي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي %	الرقم القياسي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	تطور الأسعار
					الرقم القياسي
					معدل النمو السنوي %
١٩٩٠	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠
١٩٩١	١٠٠,١	%٠,١	١٣٣,٢	% ٣٣,٢	١٣٣,٢
١٩٩٢	١١٣	%١٢,٩٦	١٨٦,٥	%٤٠	%٢٣,٢
١٩٩٣	١١٠,٣	%٢,٣٦-	٢٢٥,٧	% ٢١	%٢٣,٩
١٩٩٤	١١١,٤	%٠,٩	٣٠٦,٣	%٣٥,٧	%٢٤
١٩٩٥	١١١,٧	%٠,٣	٢٨٨,٨	%٥,٧-	%٣٤,٤
١٩٩٦	١٠٧,٤	%٣,٨٦-	٢٥٠,٨	%٢١,٥	%٦-
١٩٩٧	١٠٧,٨	%٠,٢-	٣٣٦,٠٢	%٤,٢-	%٩,٧-
١٩٩٨	١٠٠,٥	%٦,٢٢-	٣٢٥,٦	%٣,١-	%٣٣,٥
					%٤

المصدر : استخرجت الأرقام القياسية ومعدلات النمو وتطور الأسعار من قبل الباحث على ضوء الإحصاءات في المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩ جدول رقم ١٦/٤٣ بالنسبة للمستوردات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ ص ٥٤٨ و جدول رقم ١٦/٤٥ ص ٥٥٠ بالنسبة للمستوردات بالأسعار الجارية.

يتبين من الجدول السابق أن الرقم القياسي للمستوردات بالأسعار الثابتة وصل أعلى مستوى له عام ١٩٩٥ وهو (١١١,٧%) ثم انخفض تدريجياً إلى (١٠٠,٥%) عام ١٩٩٨ ، أما بالأسعار الجارية، فقد وصل الرقم القياسي أعلى مستوى له عام ١٩٩٧ وهو (٣٣٦%) ثم انخفض بحدود (١٠,٤) نقطة عام ١٩٩٨، إذ أصبح (٣٢٥,٦%) . وقد كان معدل النمو يتراوح بين (-٥٦,٢٢%) و (١٢,٩٦%) بالأسعار الثابتة وما بين (-٥٧,٥%) و (٤٠,٠%) بالأسعار الجارية والمقارنة بين الحالتين نجد أن هناك فوارق كبيرة بين نتائج التحليل بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية، وذلك يعود إلى التزايد الكبير في أسعار المستوردات التي وصل الرقم القياسي لأسعارها أعلى مستوى له عام ١٩٩٨ وهو (٣٢٤%) مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٠ ، في حين كانت معدلات النمو للسنوات ١٩٩٤ وما قبلها مرتفعة جداً ثم أصبحت بالسالب خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ إلا أنها ما لبثت أن شهدت زيادة كبيرة عام ١٩٩٧ تساوي (٣٣,٥%) وأخرى أقل عام ١٩٩٨ وهو (٤%). مما يعكس ذلك تأثير الأسعار المحلية بارتفاع أسعار المستوردات.

يتبين مما تقدم أن للمستوردات دوراً مؤثراً في ارتفاع الأسعار المحلية، بقي علينا معرفة معدلات التضخم التي حصلت خلال الفترة نفسها وذلك من خلال تحليل الأرقام القياسية للأسعار على اعتبار أن التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وهنا سيتم التركيز على الأرقام القياسية لأسعار التجزئة (المفرد) كونها تعكس الزيادة في تكاليف المعيشة، وبالتالي المعاناة التي يتحملها المستهلك نتيجة ارتفاع الأسعار، لذا نقدم الأرقام القياسية لأسعار التجزئة للقطر للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٨ باعتماد سنة ١٩٩٠ كسنة أساس، كما بلغ عدد المواد من السلع، والخدمات التي شملها حساب الرقم القياسي (١٨٣) مادة موزعة بين زمر الإنفاق الرئيسية، وقد شملت الإحصائية جميع محافظات القطر مع إعطاء الأهمية المناسبة في الإنفاق لكل من الحضر والريف^(٣١). والجدول رقم (٧) التالي يبين تطور الرقم القياسي العام لأسعار التجزئة (المفرد) بأسعار عام ١٩٩٠ كسنة أساس ومعدلات التضخم السنوي.

جدول رقم (٧)

الأرقام القياسية لأسعار التجزئة ومعدلات التضخم للسنوات ١٩٩٨-١٩٩٠

السنة	الرقم القياسي لأسعار التجزئة (المستهلك)	معدلات التضخم
١٩٩٠	١٠٠	-
١٩٩١	١٠٩	٩
١٩٩٢	١٢١	١١
١٩٩٣	١٣٧	١٣,٢
١٩٩٤	١٥٨	١٥,٣
١٩٩٥	١٧٠	٧
١٩٩٦	١٨٥	٨,٨
١٩٩٧	١٨٩	٢,٢
١٩٩٨	١٨٨	- ٠,٥

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦ جدول رقم ٩/١ ص ٣١٩ و المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩ جدول رقم ٩/١ ص ٣١٣.

معدلات التضخم استخرجت من قبل الباحث على ضوء حقل الأرقام القياسية في الجدول أعلاه يلاحظ من الجدول أعلاه أن الرقم القياسي العام لأسعار التجزئة كان يزداد بشكل مستمر سنة بعد أخرى إذ وصلت نسبة الزيادة إلى (٨٨%) عام ١٩٩٨ مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٠، كما يلاحظ أن اتجاه معدلات التضخم هي الأخرى كانت تزداد خلال النصف الأول من عقد التسعينات، فقد وصلت أعلى معدل لها (١٥,٣%) عام ١٩٩٤، إلا أنه بعد هذه السنة شهدت نسب التضخم انخفاض في معدلاتها وصلت إلى النصف تقريباً خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، ومن ثم انخفض إلى (٢,٢%) سنة ١٩٩٧، بينما كان معدل التضخم بالسالب سنة ١٩٩٨ وهذا يتوافق مع الانخفاض الحاصل في استيرادات القطر من الخارج. من جانب آخر إن الارتفاع في الرقم القياسي العام للأسعار لا يعبر بدقة عن معدلات التضخم الحاصل في سورية للاعتبارات التالية^(٣٢) :

- ١- إن تلك الأرقام لا تعطي الصورة الحقيقية لتطور معدلات التضخم نظراً لاعتمادها على تركيبة ثابتة من السلع والخدمات في سنة معينة هي سنة الأساس، في حين أنه قد تتعرض هذه التركيبة لبعض التغيير نتيجة لتغير أنماط الاستهلاك.

٢- إن بعض أسعار السلع والخدمات محددة من قبل الأجهزة المختصة في الحكومة، في حين أنه غالباً ما يتجاوزها في الأسواق طبقاً لعوامل العرض والطلب.

هذه الاعتبارات وغيرها جعل الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي أظهرته الأرقام القياسية هو أقل من مستوياته الفعلية.

سابعاً : نسب التبادل التجاري السلعي الصافي :

إن معدلات التبادل الدولي تلعب دوراً بالغ الأهمية في الكشف عن أبعاد سير هذه العمليات، والواقع إن حصيلة الصادرات وقدرة الدولة على الاستيراد لا تتوقف على الكميات المصدرة إلى الخارج فحسب، بل تتوقف على معدلات التبادل الدولي. إذ إنه حتى لو لم تكن الدولة دائنة أم مدينة، مقرضة أم مقرضة فتتعادل قيمة الصادرات مع قيمة الواردات (من السلع المنظورة أو غير المنظورة) في القيمة فقد تكون الدولة أحسن أو أسوأ حالاً تبعاً للتغيرات في الأسعار لما لها من تأثيرات ملموسة على مسار تجارتها الخارجية، أي تبعاً للتغير في معدلات التبادل الدولي^(٣٣). وتنطوي هذه الفكرة على وجود تفاوت بين أسعار الصادرات وأسعار الاستيرادات، بما يترتب عليه نتائج مختلفة، إذ إن التغيرات في معدلات التبادل التجاري تستتقود إلى تغيرات وبنفس الاتجاه في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والدخل القومي ، لاسيما عندما تشكل التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الدخل القومي . (٣٤)

وفي هذا الجانب اعتمدنا الأرقام القياسية الواردة في المجموعة الإحصائية السورية لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ لسعر الوحدة والكمية لسنوات ١٩٩٠-١٩٩٨ باعتبار سنة ١٩٩٠ سنة أساس كونها سنة طبيعية بالنسبة للمبادلات التجارية ولأنها حديثة ، وفيما يلي جدول رقم (٨) يبين نسب التبادل الدولي السلعي الصافي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ على ضوء معادلة لاسبير .

* تبين هذه النسب الكلفة الحقيقية لوحدة الإستيرادات معبراً عنها بوحدة الصادرات وتحسب على ضوء المعادلة التالية :

الرقم القياسي لأسعار الصادرات

١٠٠ *

الرقم القياسي لأسعار الإستيرادات

جدول رقم (٨)

نسب التبادل الدولي السلعي (الصافي) للفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ (%)

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
نسب التبادل السلعي الصافي	١٠٠	٩٧	٦٩,٤	٧٢	٦٩,٥	٧٦,٣	٧٦	٧٠,١	٥٣,٥

المصدر: استخرج معدل التبادل الدولي السلعي من قبل الباحث على ضوء المجموعة الإحصائية السورية لعام

١٩٩٦ جدول رقم ٨/١١ ص ٢٩٢ ، والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ جدول رقم ٨/١١ ص ٢٨٦

يتضح من الجدول السابق أن معدل التبادل الدولي السلعي لم يكن في صالح سورية طيلة الفترة المدروسة، إذ نجد درجة الانحراف كانت في السالب بين (٣%) عام ١٩٩١ و (٤٦,٥%) عام ١٩٩٨ وهذا يعني أن سورية تشتري بثمان أكبر من الذي تباع به إلى الخارج نظراً لأن شروط التجارة الدولية ليس في صالحها.

إن تدهور معدلات التبادل قد يكون لها تأثيراتها السلبية على مجمل السياسة الانفتاحية الجديدة التي ابتغاهل المخطط السوري، مما يستدعي معالجة ذلك من خلال الاهتمام بتنوع الصادرات وعدم التركيز على نوع أو نوعين منها، مع إعادة النظر بسياسة سعر الصرف كلما تطلب الأمر ذلك زيادة على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة بالقطر بتوجيه هذه الموارد إلى المصانع الوطنية مع الأخذ بنظر الاعتبار التركيز على النوعية الجيدة كي تصبح فرصتها التنافسية مع السلع المماثلة أعلى.

من كل ما تقدم يتبين أن تجارة سورية الخارجية تواجه الكثير من المصاعب التي انعكست عليها سلباً، إذ إن الاقتصاد الوطني مازال يعاني جوانب ضعف بنيوية تجعله غير مهياً للعمل في إطار آليات السوق، فالقاعدة الإنتاجية الصناعية مازالت ضعيفة وغير عريضة، الأمر الذي جعل منتجاتها تنسم بالتنوع المحدود إضافة إلى أن غالبيتها منشآت صغيرة الحجم وتعتمد على تقنيات بسيطة غير متطورة ولا ترقى جودة منتجاتها إلى المستوى المطلوب عالمياً. وذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضئيلة مما يجعل أسعارها غير تنافسية.

إن ممارسة النشاط الاقتصادي في نطاق آليات السوق يتطلب توافر القدرة على الصمود في وجه المنافسة في السوق الداخلي والأسواق الخارجية لا قدرة للاقتصاد السوري عليها في الظروف الاقتصادية الحالية .

النتائج:

من كل ما تقدم يمكن أن نصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن المخطط الاقتصادي في سورية فشل في تحقيق أهدافه البعيدة المدى التي كان قد رسمها، إذ جاءت النتائج مخيبة لآماله وطموحاته، ودخل الألفية الثالثة وأهدافه بعيدة المنال. إذ الركود الاقتصادي، وزيادة التضخم، وتفشي البطالة، وعدم حماية المستهلك، كما أن أوضاع القطاع العام لم تعد تساعد على القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لتفريغه من

محتواه الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي الذي كان قد رسم له في بداية الستينات من القرن الماضي، لذلك جاءت النتائج الحالية في مجال التجارة الخارجية متطابقة مع ما مر ذكره وعلى النحو الآتي :-

١- ارتفاع الأهمية النسبية لتجارة سورية الخارجية قياساً بالنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة مقارنة بكل الفترات السابقة، ولا سيما السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٦ بسبب زيادة معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية وهو (٥,٣%) عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو (٣,٨%)، مما أدى إلى ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي الذي وصل إلى أكثر من (٥٠%) في بعض السنوات ضعف ما كان عليه مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية خلال نفس السنوات إلى ما بين (٧%) و (١٥,٣%) بالنظر للدور الذي لعبته الاستيرادات في تطور التجارة الخارجية.

٢- طرأ تحسن على درجة الانكشاف الاقتصادي خلال سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، إذ انخفضت هذه النسبة إلى (٤٢,١%) و (٤٣,٤%) على التوالي بالنظر لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عن معدلات نمو التجارة الخارجية لنفس الفترة، إذ كانت بالمتوسط (- ٢,٠%) بالنسبة للأول و (- ٥,٣%) بالنسبة للثاني .

٣- بعد أن شهد الميزان التجاري السوري فائضاً في نهاية الثمانينات أخذ يواجه عجزاً فيه خلال المرحلة المدروسة، ومن المتوقع أن يستمر هذا العجز على الرغم من الإجراءات المتخذة بهدف القضاء عليه، مما جعل الاقتصاديين يحذرون من التوقعات التشاؤمية في المستقبل بالنظر للركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد.

٤- شهد العقد الأخير من القرن الماضي تحولاً نسبياً في هيكل الصادرات لصالح الصادرات من النفط الخام والقطن وبعض الأحيان الفوسفات وهذه ظاهرة سلبية تدل على عدم استفادة سورية من الثروات المحلية إذ يشكل النفط الخام نسبة كبيرة من إجمالي صادرات القطر تصل إلى (٦٧%).

٥- بعد أن كان القطاع العام التجاري يلعب الدور الرئيسي في مجمل التجارة الخارجية في جانبها الاستيراد والصادرات، أصبح للقطاع الخاص نفوذ كبير ولاسيماً بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١، إذ أصبحت مساهمته من إجمالي الاستيرادات (٧٤,٧%) ومن إجمالي الصادرات (٢٨,١%) عام ١٩٩٨ وفي حال استبعاد الصادرات النفطية المحتكرة من قبل القطاع العام نجد أن نسبة صادرات القطاع الخاص من إجمالي الصادرات تصل إلى (٦٢%) لنفس السنة.

- ٦- بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على أمل أن تصبح سورية قادرة على الاكتفاء الذاتي من الأغذية نجد العجز الغذائي هو السمة التي تتميز فيها مرحلة الدراسة إلا أن السنوات الأخيرة كان العجز أقل مما هو عليه قبل عام ١٩٩٥.
- ٧- تمثل مجموعة الدول الرأسمالية الشريك الرئيسي لسورية في حجم التجارة الخارجية بعد أن زادت نسبة صادرات سورية من (٣٦,٤٤%) عام ١٩٨٨ إلى ما بين (٥٥,١%) و (٦٤,٤%) من إجمالي الصادرات خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، ونسبة الاستيرادات بحدود (٤٤,٥%)، وذلك على حسب تأثر العلاقات التجارية السورية مع الدول الاشتراكية، فقد أصبحت الصادرات السورية لها تتراوح بين (٥,٣%) و (٧,٢%) بعد أن كانت بحدود (٤١,٤%). كما زادت صادرات سورية إلى الدول العربية من (١٣,٢%) عام ١٩٨٨ إلى (٢٦%) عام ١٩٩٧ من إجمالي صادراتها مع حدوث زيادة طفيفة في مجال استيراداتها من الدول العربية من (٥,٢%) إلى (٨,٦%) من إجمالي الاستيرادات خلال نفس الفترة.
- ٨- الشيء الملفت للانتباه حدوث بعض التطورات الإيجابية على مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والاستيرادات السورية، وهو يعكس المرحلة التي سبقت (فترة الثمانينات)، مما يعني تقليل المخاطر المحتملة في فترة الأزمات، لأن التوسع في العلاقات الدولية يضعف من الضغوط المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني.
- ٩- ازداد الرقم القياسي بالأسعار الجارية للمستورادات إلى (٣٢٥,٦%) سنة ١٩٩٨ مقارنة بسنة الأسس ١٩٩٠ أي بزيادة مقدارها (٢٢٥,٦%) مقابل زيادة (٠,٥%) بالأسعار الثابتة لنفس الفترة. مما انعكس على الأسعار المحلية في القطر، أدى إلى تطور كبير فيها عام ١٩٩٨ إلى (٣٢٤%) قياساً بعام الأسس ١٩٩٠ أي بزيادة قدرها (٢٢٤%) نقطة، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم بين (٧) و (١٥,٣%) لغاية سنة ١٩٩٦.
- ١٠- لقد تدهور معدل التبادل السلعي وأصبح في غير صالح سورية طيلة الفترة المدروسة، إذ إن درجة الانحراف ظلت في السالب بين (٣%) و (٥٣,٥%) بعد أن كانت في الموجب خلال فترة الثمانينات.

التوصيات :

من خلال متابعة قطاع التصدير في سورية للسنوات المدروسة لابد من التأكيد على جانب مهم وهو أنه توجد إمكانيات متاحة للتصدير في قطاعات مختلفة (بخلاف قطاع النفط) من أهمها المنتجات النسيجية و الغذائية وقطاع الزراعة وخاصة الخضار والفواكه. إن هذه القطاعات يمكن أن يتحقق فيها ميزة نسبية للإنتاج

خاصة إذا ما وضع لها برامج فعلية لدفع عملية الإنتاج و التصدير ضمن برنامج إصلاح تجارة سورية الخارجية في إطار خطة عامة للإصلاح المالي والاقتصادي .

وعليه لابد من تأشير بعض التوصيات لتفعيل هذا القطاع ومن بينها الآتي :

- ١- العمل وبجدية لتحسين مواصفات المنتجات السورية المصدرة بما يتلائم وأذواق المستهلكين في أسواق التصدير وتحت رقابة صارمة على مراحل الإنتاج من بدايته مروراً بالتعبئة والتغليف ووسائل الشحن المناسبة لإيصال السلع إلى الأسواق الخارجية بالشكل اللائق وبقدرة تنافسية عالية من حيث الجودة و السعر مع مثيلاتها من السلع الأخرى .
- ٢- العمل على الأسواق الدولية و قنوات التوزيع المناسبة ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة والعمل على توطيد العلاقات التجارية السورية مع الأطراف الدولية من أجل استقرارها بغية نفاذ السلعة إلى الأسواق الخارجية و بشروط مقبولة .
- ٣- العمل على قيام صناعات وطنية ذات مواصفات تكنولوجية جيدة وتعتمد مستلزمات إنتاجها على السوق المحلية من أجل تلافي المصاعب التي قد تحدث نتيجة للظروف السياسية أو الاقتصادية.
- ٤- العمل بجدية من أجل تفعيل العمل العربي المشترك في مجالات التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة وأي عمل عربي مشترك يضمن قيام تكتل اقتصادي عربي موحد للوقوف في وجه المتغيرات الدولية لأن مثل هذا العمل ستكون نتائجه مضمونة ليس لسورية فحسب، بل لكل الأقطار العربية.

الهوامش:

- (١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية / الأمانة العامة / الإدارة العامة للتنسيق والتخطيط / الدراسة القطرية القطاعية للجمهورية العربية السورية (الجزء الثاني) الأردن / عمان كانون الأول ١٩٨٦ ص ٣٥٨ وما بعدها.
- (٢) د.كريم مهدي الحسناوي / المدخل إلى الاقتصاد الدولي - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد - مطبعة التعليم العالي - بغداد ١٩٨٧ ص ٤٧ وما بعدها.
- (٣) د. أمين رشيد كنونة - الاقتصاد الدولي - مطبعة الجامعة - بغداد الطبعة الأولى ١٩٨٠ ص ٣٥.
- (٤) عبد المجيد رشيد محمد التكريتي - دراسات في سياسات التجارة الخارجية - الجامعة المستنصرية - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٨٢ ص ١٨.
- (٥) د.منير الحمش - الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين - دار مشرق مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر - الطبعة الأولى - دمشق ١٩٩٧ ص ٤٥-٤٨.

- (٦) د. محسن هلال / تنمية الصادرات السورية في ضوء النظام التجاري الدولي الجديد / غرفة تجارة دمشق كانون الثاني ١٩٩٧ ص ٣٠
- (٧) فائق فؤاد أحمد السامرائي / التجارة الخارجية والتضخم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ رسالة دكتوراه غير منشورة الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد / ١٩٩٧ جدول رقم ٥ ص ٢٦.
- (٨) نفس المصدر السابق ص ٢٤ ، أيضاً راجع ص ١٥ من هذه الدراسة حول تأثير المستوردات على التضخم في سورية
- (٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد / أيلول ١٩٩٨ ص ١٢٠.
- (١٠) د. رمزي علي إبراهيم سلامة / اقتصاديات التنمية / مؤسسة شباب الجامعة للطباعة / إسكندرية ١٩٨٦ ص ١٧٥.
- (١١) استخرجت النسب من قبل الباحث على ضوء المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦ جدول رقم ٨/٥ ص ٢٧٥ و المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ جدول رقم ٨/١٠ ص ٢٨٤
- (١٢) د. منير الحمش مصدر سابق ص ٦٧.
- (١٣) المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦ جدول رقم ٨/١٠ ص ٢٩٠ و ٢٩١.
- (١٤) المصدر السابق ص ٢٧٠ بالهامش.
- (١٥) د. نسيب سلمان أبو عرار (التجارة الخارجية للقطر العربي السوري في ظل خطة التنمية ١٩٨٥ - ١٩٩٠) مجلة الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية العدد السادس والعشرون / تشرين الثاني ١٩٩٨ ص ٧٨ بالنسبة للنسب لما قبل عام ١٩٩٠.
- (١٦) المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦ جدول رقم ٨/٧ ص ٢٨٢ و ٢٨٣.
- (١٧) د. محمد أزهر سعيد السماك - قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - السنة التاسعة / العدد ٩١/أيلول ١٩٨٦
- (١٨) د. منير الحمش مصدر سابق ص ٦٩.
- (١٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٥ / الجزء الثاني : الخصخصة في منطقة الأسكوا / الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٧ ص ٣١.
- (٢٠) عبد القادر النبال (الانفتاح الاقتصادي في سورية لماذا ؟ وإلى أين ؟ مجلة دراسات عربية - دار الطليعة بيروت - العدد ٨/٧ - السنة الرابعة والثلاثون - أيار / حزيران ١٩٩٨ ص ٧٨.

- (٢١) النسب استخرجت من قبل الباحث على ضوء المجموعات الإحصائية السورية التالية :-
- لعام ١٩٨٩ جدول رقم ٨/٦ ص ٢٦٢ بالنسبة لسنة ١٩٨٨
- لعام ١٩٩٣ جدول ٨/٦ ص ٢٥٨ بالنسبة لسنة ١٩٩٢
- لعام ١٩٩٦ جدول ٨/٦ ص ٢٧٦ بالنسبة لسنة ١٩٩٥
- (٢٢) د. منير الحمش مصدر سابق ص ٧٠، وأيضاً المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩
- (٢٣) عبد القادر النبال - القطاع الخاص بين تدخل الدول وآليات السوق : دراسة حالة سورية / مجلة المستقبل العربي - السنة العاشرة العدد ٢٢٣ / الشهر ٩ / ١٩٩٧ ص ٦١
- (٢٤) المصدر السابق ص ٦١
- (٢٥) المصدر السابق ص ٦١
- (٢٦) د. عدنان شومان - الاقتصاد السوري وآليات السوق. مجلة دراسات عربية - دار الطليعة / بيروت / العدد ١٠/٩ السنة الرابعة والثلاثون - تموز/آب ١٩٩٨ ص ٥١.
- (٢٧) د. أكرم الحوراني - النقد (العملة - الذهب - الدولار - البورصة - القيمة - السعر التضخم - العملة الصعبة) (من الفكر الاقتصادي ٢٧) منشورات وزارة الثقافة/سورية-دمشق ١٩٩٧ ص ٥١.
- (٢٨) د. منير الحمش مصدر سابق ص ٦٩.
- (٢٩) نفس المصدر السابق ص ٧٣.
- (٣٠) عادل عبد المهدي - التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي / معهد الإنماء العربي - الدراسات الاقتصادية الإستراتيجية - الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ١٥٠-١٦٥.
- (٣١) المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٦ ص ٣١٦ و ٣١٧.
- (٣٢) د. منير الحمش مصدر سابق ص ٧٥.
- (٣٣) د. حسين عمر / مبادئ المعرفة الاقتصادية / الطبعة الأولى منشورات ذات السلاسل - الكويت ١٩٨٩ ص ٣٦٨.
- (٣٤) فاتن فؤاد أحمد السامرائي مصدر سابق ص ٥٨.

المراجع :-

- ١- د. كريم مهدي الحسناوي - المدخل إلى الاقتصاد الدولي - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة بغداد - مطبعة التعليم العالي بغداد ١٩٨٧.
- ٢- د. أمين رشيد كنونه - الاقتصاد الدولي - مطبعة الجامعة - بغداد الطبعة الأولى ١٩٨٠.
- ٣- عبد المجيد رشيد محمد التكريتي - دراسات في سياسات التجارة الخارجية - الجامعة المستنصرية مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٨٢.
- ٤- د. منير الحمش - الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين - دار مشرق مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر - الطبعة الأولى - دمشق ١٩٩٧ .
- ٥- د. محسن هلال / تنمية الصادرات السورية في ضوء النظام التجاري الدولي الجديد / غرفة تجارة دمشق كانون الثاني ١٩٩٧
- ٦- فانتن فؤاد أحمد السامرائي - التجارة الخارجية والتضخم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ١٩٩٧.
- ٨- د. رمزي علي إبراهيم سلامة - اقتصاديات التنمية - مؤسسة شباب الجامعة للطباعة - إسكندرية ١٩٨٦.
- ٨- د. نسيب سلمان أبو عرار (التجارة الخارجية للقطر العربي السوري في ظل خطة التنمية ١٩٨٥ - ١٩٩٠) مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية - العدد السادس والعشرون - تشرين الثاني ١٩٩٨.
- ٩- د. محمد أزهر سعيد السماك - قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - السنة التاسعة - العدد ٩١ أيلول ١٩٨٦.
- ١٠- عبد القادر النبال (باحث اقتصادي سوري) الإنتاج الاقتصادي في سورية لماذا ؟ وإلى أين ؟ مجلة دراسات عربية - دار الطليعة بيروت العدد ٨/٧ - السنة الرابعة والثلاثون أيار / حزيران ١٩٩٨.
- ١١- عبد القادر النبال - القطاع الخاص بين تدخل الدولة وآليات السوق : دراسة حالة سورية / مجلة المستقبل العربي - السنة العاشرة - العدد ٢٢٣ / الشهر ٩ / ١٩٩٧.
- ١٢- د. عدنان شومان - الاقتصاد السوري وآليات السوق. مجلة دراسات عربية - دار الطليعة بيروت - العدد ٩ / ١٠ السنة الرابعة والثلاثون - تموز / آب ١٩٩٨.
- ١٣- د. أكرم الحوراني - النقود (العملة - الذهب - الدولار - البورصة - القيمة - السعر - التضخم - العملة الصعبة) (من الفكر الاقتصادي ٢٧) منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية دمشق ١٩٩٧.

- ١٤- عادل عبد المهدي - التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي / معهد الاتحاد العربي - الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية - الطبعة الأولى - ١٩٧٨.
- ١٥- د. حسين عمر / مبادئ المعرفة الاقتصادية / الطبعة الأولى منشورات ذات السلاسل - الكويت ١٩٨٩
- ١٦- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية / الأمانة العامة / الإدارة العامة للتنسيق والتخطيط / الدراسة القطرية القطاعية للجمهورية العربية السورية / الجزء الثاني / الأردن عمان كانون الأول ١٩٨٦.
- ١٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أيلول ١٩٩٨
- ١٨- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٥ / الجزء الثاني / الخصخصة في منطقة الأسكوا / الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٧.
- ١٩- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ١٩٩٥ / الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٧.
- ٢٠- المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - نشرة ١٨ / الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٨
- ٢١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠
- ٢٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤.
- ٢٣- الجمهورية العربية السورية - رئاسة مجلس الوزراء - المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٩